مجلة التعليم العالي والبحث العلمي

في هذا العدد

- **الافتتاحية**
  د. ابراهيم أحمد عمر - وزير التعليم العالي والبحث العلمي
- **حول التعريب**
  بروفسير. عبدالله الطيب
- **الموارد المالية للجامعات**
  د.ابراهيم عبدالمنعم صباحي
- **إسلام الكتاب الجامعي بين النظرية والتطبيق**
  د.محمد الحسن بريمة
- **كليات المجتمع (دراسة تعريفية)**
  أ.د. هاشم عبيد
- **التعليم العالي بالسودان وعلاقته بالتنمية**
  د. محمد عبدالله النقرابي
- **تفاعل المرأة السودانية مع العلوم والتكنولوجية**
  د. عبد الملك محمد
- **التعليم العالي الأهلي في السودان الواقع وآفاق المستقبل**
  د. قاسم بدري
- **الواقع والتحديات المستقبلية للتعليم التقني في السودان**
  د. شيخ المجذوب

العدد الأول أغسطس ١٩٩٩م ربيع الثاني ١٤٢٠ هـ

التعليم العالي بالسودان وعلاقته بالتنمية

الدكتور محمد عبد الله النقرابي

(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الإدارة العامة للتخطيط)

مقدمة :

لقد كان نمو وتطور التعليم العالي في الغرب ، مرتبطاً باحتياجات الصناعة والمهن والتكنوقراط . وقد كان لنمو المدارس والجامعات أثراً مباشراً علي نمو الطبقات الوسطى - والتي كانت بدورها نتاجاً مباشراً للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية بالمجتمعات الغربية [١] علي أن النظر إلي وظائف مؤسسات التعليم العالي قضية تختلف حولها وجهات النظر . فهنالك النظرة التي تعتبر أن هذه المؤسسات هي أساساً لتطور التعليم كوظيفة أساسية لمؤسسات التعليم العالي . وفق هذه الرؤية فأن ممارسة أفراد المجتمع لتجربة التعليم العالي يجب أن تكون متاحة لكل من يستطيع أن يستفيد منها أو يشارك فيها وفي أي مرحلة من مراحل عمرهم. ويعتبر هذا الاتجاه هو الاتجاه الإنساني في النظر إلي تطورات التعليم العالي لتحقيق الحد الأقصى من القدرات الخلاقة [٢] هذا في مقابلة الاتجاه الداعي إلي أن يفي التعليم العالي بحاجة الأمة للمهنيين . وقد وضح هذا الاتجاه في الغرب في اعتماد الإنتاج الصناعي والزراعي علي نتائج البحث بالجامعات ، مما أعطي التعليم العالي منحي براجماتياً في كثير من الأحيان [٣] .

علي صعيد آخر نجد أن الدول النامية كانت تواجهها اشكالات نقل مؤسسات التعليم العالي الغربية وتوطينها أو تكييفها مع مجتمعاتها [٤] .وربما كان من أهم اشكالات هذا الانتقال هو كيفية تحويل مؤسسات من بيئة مغايرة إلي بيئة

. المتخرجين من هذه الجامعات قد أصبحوا يشكلون وجوداً فعالاً في كثير من القطاعات المهنية كالصحة والبترول والطرق .

وفي الواقع ، فأنه ونسبة للجهود التي بذلت لتوسيع دائرة القبول بالجامعات في السنوات الخمس الأخيرة فأن نسبة المقبولين بالجامعات من الجالسين للشهادة الثانوية أرتفعت لتصل حوالي 27% (عدد الجالسين لهذا الامتحان حوالي 165 ألف طالب وطالبة عام 1997م) . ويشكل طلاب الجامعات نسبة 6.4% تقريباً من الشريحة العمرية بين 18 - 23 سنه وهي نسبة تقارب ما هو موجود في كثير من الدول الأفريقية والعربية ولكنها تقل كثيراً عن دول مثل مصر وجنوب أفريقيا (حوالي 17% في مصر ، 13% في جنوب أفريقيا ، و36% في ألمانيا) [13] .

لقد استطاعت الاستراتيجية - كخطة شاملة - أن تحقق ربطاً معقولاً بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية . وقد استطاع التعليم العالي في نصفها الأول (نهاية 1996) أن يحقق قفزة كبيرة كمياً ونوعياً ، رغماً عن أن الكثير من الجامعات واجهت الكثير من الإشكالات المتعلقة بالتمويل . ويمكن أن نقول هنا أن هذا الربط قد استطاع أن يبرز عدد من الإيجابيات لعل أهمها :

i. استطاعت الجامعات - في إطار السعي للحاق بمتطلبات الاستراتيجية - أن تطور في مصادر تمويلها ونظمها وآلية استخدام مواردها استخداماً أكثر فعالية .

ii. استطاع التعليم العالي أن يصبح أكثر ارتباطاً بالمناطق الريفية ، وأن يطور برامجه في كثير من الأحيان للإيفاء بمتطلبات هذه المناطق .

مشاركة الجامعات في البحوث التنموية :

لقد استطاعت الجامعات أن تنمو بصورة معقولة في مجال الانتاج البحثي النظري والتطبيقي المرتبط بالتنمية ،وهوُ أمر طبيعي في دول نامية لها اشكالاتها في

ذات متطلبات ثقافية واقتصادية مختلفة . وقد مر التعليم العالي في السودان بعدد من المراحل التي تعامل فيها مع كل الإشكاليات والتي أثارت جدلاً واستصحبت سياسات .

فقد بدأ التعليم العالي في السودان بإنشاء مدرسة كتشنر الطبية في العشرينات من هذا القرن ، ثم المدارس العليا للآداب والعلوم والحقوق والزراعة والبيطرة (والتي أنشأت في الثلاثينيات) . وكانت كل واحدة من هذه الوحدات تتبع للمصلحة الحكومية التي أنشأتها وتولت أمر إدارتها والأشراف عليها . وفي الأربعينات وضعت كل هذه المؤسسات باستثناء مدرسة كتشنر الطبية تحت إدارة واحدة هي كلية غردون التذكارية . وقد تميزت هذه الفترة بارتباط التعليم العالي في السودان بالتعليم العالي في المملكة المتحدة ، حيث صارت كلية غردون بحلول عام 1951 كلية جامعية منتسبة لجامعة لندن - إلي أن استقلت وأصبحت جامعة الخرطوم عام 1956 كذلك كانت هناك جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتي أنشئت عام 1955 ، إضافة إلي بعض المعاهد المتخصصة التي أنشئت بالتعاون مع بعض الهيئات العالمية كمعهد الخرطوم الفني وكلية التمريض العالي .إلا أن هذا النوع من التعليم كان يقابله نوع آخر من التعليم الديني مثله قيام معهد امدرمان العلمي (عام 1912م) والذي تطور إلي جامعة امدرمان الإسلامية . ولعل هذه الثنائية قد صاحبت التعليم العالي بالسودان إلي ما بعد الاستقلال وأفرزت ثنائية في الفكر والثقافة والأوضاع المهنية بين خريجي هذه المؤسسات .

لقد كانت أعداد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي في تلك الفترة (تحديداً عام 1955-1956) لا يتجاوز 1633 طالباً وطالبة يشكل الذكور نسبة 95% منهم [5].

لم تشهد الفترة التي تلت استقلال السودان (عام 1956) توسعاً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي ، بل ظل التعليم العام يتوسع دون أن يكون هناك توسع مقابل في التعليم العالي الأمر الذي أدي إلي وجود عنق زجاجة ضيق يمر به كل من أكمل مراحل التعليم العام . من ناحية أخري أصبحت المؤسسات الجامعية

القائمة تشكل صفوية أكاديمية وصفوية اجتماعية .

لقد كان التراث الذي ورثته الجامعات الأم من السياسات التي وضعها الاستعمار يركز علي استقلالية المؤسسة الجامعية وأن تكون الأغراض الرئيسية لها هي تخريج رجال ونساء علي مستوي يتوافق مع الخدمة المدنية والمقدرة علي القيادة- أو بمعني آخر صقل الصفوة [٦] .

ولعل ما يجدر ذكره هنا - أنه ولذات السياسات الاستعمارية التي سبقت الاستقلال فإن تطور التعليم في جنوب السودان أخذ خطاً مغايراً لتطوره بالشمال نتيجة لاحتكار المؤسسات التعليمية في تلك الفترة بواسطة مؤسسات التبشير ، إضافة إلي أن التعليم بالجنوب بصفة عامة أكثر تخلفاً منه بالشمال [٧] .

لقد أبرزت مسيرة التعليم العالي في العقدين اللذين تليا فترة الاستقلال عدداً من القضايا . فرغماً عن التزايد في أعداد التلاميذ المستوعبين في التعليم العالي (حيث أرتفعت الأعداد من ٣٤٨,٥٠٠ طالباً وطالبة عام ١٩٥٩ إلي ٩٦٠,٠٠٠ طالباً وطالبة عام ١٩٧٠) إلا أن نسبة الأمية ظلت مرتفعة جداً . كذلك فإن الشريحة التي تستوعبها الجامعات لم تتجاوز الـ ١١٩٠١ طالباً وطالبة عام١٩٧٤- بمعني أن نسبة طلاب التعليم العالي إلي العدد الكلي من السكان لم تكن تتجاوز الـ ٠,٠٧% ، وهي نسبة ضئيلة جداً .

لقد بدا واضحاً خلال فترة السبعينات أن مؤسسات التعليم العالي الموجودة آنذاك لا تفي باحتياجات البلاد من الخبرات في كافة المجالات خاصة وقد بدأ في تلك الحقبة اتجاه لاحداث طفرة تنموية تخرج بالمجتمع من دائرة الاقتصاد التقليدي إلي الاقتصاد الحديث . من ثم جاءت سياسة إعادة تنظيم التعليم العالي عام ١٩٧٥ - والتي تبعها إنشاء جامعتي جوبا والجزيرة . وقد اتضح التركيز علي كليات الموارد والتنمية الريفية والكليات التطبيقية .

لقد أدي ذلك التطور إلي مجموعة من النتائج ، لعل من أهمها خروج الجامعات لأول مره من عاصمة البلاد - الخرطوم - إلي الولايات الأخرى ذات الحرمان (كجامعة جوبا) أو ذات الموارد (كجامعة الجزيرة) . أدي ذلك إلي بلورة الاتجاه الذي يدعو إلي ربط مؤسسات التعليم العالي باحتياجات التنمية الفعلية . وقد بدأت هذه الجامعات في الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بمشكلات المجتمعات الريفية الموجودة بينها ، فمثلاً ينص قانون جامعة الجزيرة علي أن تقوم الجامعة بدراسة البيئة السودانية وبوجه خاص البيئة الريفية والتعرف علي قضاياها واجراء البحوث حولها . إلا أننا نجد أن هذه الجامعات لم تضف من حيث عدد طلاب التعليم العالي ولفترة طويلة إلا أعداداً متواضعة من الطلاب . فجامعة الجزيرة منذ بداية الدراسة فيها عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٩ لم يتجاوز عدد طلابها ١٠٠٠ طالباً وطالبه . وبالتالي ظلت الفجوة كبيرة بين أعداد الجالسين لامتحان الشهادة الثانوية وأعداد المستوعبين في مؤسسات التعليم العالي . علي أن هذه النظرة التي ربطت بين مؤسسات التعليم العالي ، واحتياجات التنمية أثارت تساؤلات عدة كان أهمها كيفية الربط بين الخطة الاقتصادية للدولة وخطة التعليم العالي ، ولعل أن هذا السؤال كان يتعلق بأعداد الفنيين والتكنوقراط المطلوبة وعلاقتها الارتباطية بأعداد الخريجين وتوزيع التخصصات بالجامعات وتأثير ذلك علي عوامل أخرى كالعطالة أو الفجوة في تخصصات معنية . وهو أمر سنعرض له لاحقاً . كذلك أرتبطت هذه الرؤية في تلك الفترة بعدد من الحركات المطلبية للمهنيين التي بدأت تطبق منطق السوق علي نواتج التعليم العالي . كما شهدت هذه الفترة تغيراً آخراً حدث بدول الخليج العربي المنتجة للبترول يتمثل في ارتفاع دخل تلك الدول ارتفاعاً كبيراً نتيجة لزيادة أسعار البترول ودخولها في مشروعات طموحه من ضمنها المؤسسات الجامعية . وقد كان

من نتائج ذلك علي الدول غير المنتجة للنفط - ومن بينها السودان - هجرة الكثير من الكفاءات العلمية المقتدرة بما في ذلك أساتذة الجامعات إلي دول النفط لارتفاع المرتبات التي تقدم لهم ، والإمكانات في المجال الأكاديمي والمجال البحثي ، وقد أفرز ذلك الكثير من اشكالات عدم الرضا بين الباقين خاصة وأن هذه الفترة شهدت أرتفاعاً في معدلات التضخم - كأفراز للسياسات الاقتصادية التي اتبعت الأمر الذي ضاعف من مظاهر تدهور الوضع المادي والاجتماعي للأساتذة الجامعيين . وقد برزت هذه التفاعلات بصورة أوضح في عقد الثمانينات . كذلك فقد أدت التغيرات الاقتصادية الكبيرة ومصاحباتها التضخمية إلي خلل في ميزانيات مؤسسات التعليم العالي وبالذات الجامعات وقد شهد منتصف الثمانينات حواراً حول وضعية التعليم العالي ومستقبله ، وقد كانت أهم القضايا المطروحة تتعلق بضعف إمكانيات التعليم العالي وضآلة الأعداد المستوعبة سنوياً (حيث كانت النسبة المستوعبة من خريجي المدارس الثانوية لا تتعدى ١٠% منهم عام ١٩٨٦) [٨] .

في الربع الأخير من عام ١٩٨٩ - وبعد قيام حكومة الإنقاذ الوطني في يونيو ١٩٨٩- تم تبني سياسات قصد أن تحدث نقلة كبيرة في بنية التعليم بالسودان ، فيما أصبح يشكل دعامات " ثورة التعليم العالي " بالسودان . وقد حاولت هذه السياسات أن تجمع بين الاتجاه الإنساني الذي يهدف لإتاحة التعليم العالي - كهدف في حد ذاته - لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، والاتجاه البراجماتي الذي يربط بين التعليم العالي واحتياجات التنمية المادية في المجتمع .

وقد تمثلت التوجهات العامة لفلسفة ثورة التعليم العالي في السعي لتحقيق عدة أهداف على رأسها تأصيل التعليم العالي بحيث يراعي الخصائص المميزة لأهل السودان والنابعة من موروثاتهم الإسلامية والعربية والأفريقية وإعداد القيادات الفكرية في مجالات المعرفة الإنسانية والمهنية والثقافية القادرة على الإسهام في

النهوض بالمجتمع وتلبية حاجاته التنموية وتوسيع مدى البحث العلمي بحيث يشمل البحوث الأساسية التي لابد منها في بناء صرح النهضة العلمية والتركيز على البحوث التطبيقية ، .. وبسط المزيد من فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي للمواطنين ، وخدمة المجتمع بالمشاركة في جهود الدولة في مجال التخطيط والارتقاء بالإنتاج والإسهام في المجالس واللجان المتخصصة في قضايا التنمية [٩] .

وبناء على هذه السياسة فقد زادت أعداد الطلاب بالجامعات من ٢٥٧٥٠ طالبا" وطالبة" في العام الدراسي ١٩٩٠- ١٩٩١ إلى ١٣٠٠٤٨ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦ ، أي بنسبة ٥٠٥% تقريبا . وإذا نظرنا إلى الزيادة في القبول في التخصصات التطبيقية نجد أنها زادت في الفترة من العام الدراسي ١٩٨٩-١٩٩٠ إلى العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ بنسبة ٣٨٣% بالنسبة لكليات الطب وبنسبة ٢٩٣% في كليات الهندسة وبنسبة ٦٤٥% لكليات الزراعة .

العلاقة بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية :

من بين القضايا التي تثار بشأن التخطيط للتعليم بصفة عامة والتي تشكل أمرا جدليا تلك المتعلقة بالربط بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية ، وبالذات في دول العالم الثالث حيث تشكل السياسة محورا مؤثرا في التوجيهات المتعلقة بالتخطيط للتعليم . ويتركز الاهتمام في كثير من الأحيان على محورين أساسين للتخطيط :

١- معدل العائد من التعليم ٢- احتياجات القوى العاملة [١٠].

علي أن المدخل الثاني والخاص باحتياجات القوي العاملة هو الأكثر شيوعاً رغماً عن كثير من الإشكالات في هذه الاتجاه ، ومنها :

i. عدم دقة بيانات الطلب علي التعليم خاصة وأن العرض يأتي بعد فترة زمنية ممتدة .

ii. ضعف المعرفة بمدي إمكانية استبدال الكفاءات .

iii. التغيير المستمر في سوق العمل [١١] .

ورغماً عن ذلك فأن هذا الاتجاه يعطي الكثير من المؤشرات المفيدة والتي تعين في التخطيط للتعليم وبالذات في التخصصات المهنية .

في إطار الخطة العامة للدولة في السودان تم وضع الاستراتيجية القومية الشاملة بالسودان ١٩٩٢ وهي عبارة عن خطة عشره سنوات (١٩٩٢-٢٠٠٢) تغطي كافة القطاعات . وفي اطار هذه الخطة وضعت خطة للتعليم العالي [١٢] . وقد كان من أهم أهداف هذه الخطة :

١. ربط التعليم العالي بالتوجه التنموي للبلاد .

٢. تحديث المناهج .

٣. الاهتمام بالتخصصات التي تلبي حاجات الولايات .

٤. العناية بتدريب القوي العاملة رفيعة المستوي .

٥. تشجيع البحث العلمي .

٦. تطوير التعليم الفني والتقاني ليبلغ ٦٠% من التعليم العالي .

٧. مضاعفة الطلاب بالجامعات بما يستوعب أربعه أضعاف الأعداد عام ١٩٩٢ .

لقد انقضت ست سنوات الآن من عمر الاستراتيجية . وقد تحقق في هذه الفترة توسع كبير في قبول الطلاب بالجامعات كما وضح فيما سبق ، كما تم التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الجامعية بالولايات المختلفة خارج العاصمة ، حيث بلغ عددها الآن ٢٦ جامعة وكلية متخصصة . ورغماً عن عدم توفر المعلومات عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من المهنيين ، إلا أننا نجد

هذه المجال . ورغم عن المعوقات المتعددة التي تعوق النشاط البحثي المتمثلة في اشكالات تمويل البحوث وصعوبة النشر ، إلا أننا نجد أن الانتاج البحثي بالجامعات ينمو بصورة متزايدة . وقد أدي تقليص تدريب مساعدي التدريس بالخارج والتركيز علي تدريبهم داخلياً وزيادة الفرص المتاحة للدراسات العليا إلي مزيد من البحوث .

لقد بدأ الجهد البحثي بجامعة الخرطوم - منذ بدايتها كجامعة في نهاية الخمسينات في هذا القرن (في العام الدراسي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ كان ٤٤% من أعضاء هيئة التدريس يقومون بنشاطات بحثية في كافة التخصصات [١٤] .

وقد تطور هذا الجهد البحثي مع تطور الجامعة . وبالذات عندما نشأت للجامعة أفرع و مراكز متخصصة كمركز البحوث والدراسات الإنمائية (الذي أنشئ عام ١٩٧٦) ، وكلية الدراسات العليا فمن حيث الدراسات في مجال التنمية (كان التركيز علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية) نجد أن محاور هذا النشاط قد تركزت حول :

i. المراكز المتخصصة - كمراكز البحوث والدراسات الإنمائية (والذي يمنح الدبلوم والماجستير في التنمية ، إضافة إلي إصدار الكتب وأوراق النقاش والسمنارات في الموضوعات المتعلقة بالتنمية) .

ii. النشاط البحثي للأساتذة بالأقسام - كقسم الاقتصاد .

iii. رسائل الماجستير والدكتوراه التي تقدم لكلية الدراسات العليا بالجامعة .

ونلاحظ أن هذه الرسائل لها تركيز خاص علي المواد المتعلقة بالتنمية بنسبة لا تقل عن ٣٠-٤٠% من الرسائل المقدمة سنوياً . في منتصف السبعينات بدأت الجامعات الولائية كالجزيرة وجوبا - وقد كان اتجاهها منذ بداياتها أن تركز علي النشاط البحثي وبالذات في مجال التنمية الريفية . وقد استطاعت هذه الجامعات

أن تحدث دفعه كبيرة في مجال الدراسات المتعلقة بالتنمية الريفية وبالذات فيما يتعلق بتوطين البحث العلمي وربط البحث العلمي بقضايا تنمية الريف . فعلي سبيل المثال استطاعت جامعة الجزيرة أن تقدم بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦م - ١٣ بحثاً في التنمية الريفية عباره عن رسائل ماجستير أو أوراق بحثية قدمها أعضاء هيئة التدريس . كذلك استطاعت جامعة جوبا أن تقدم أكثر من عشره بحوث في ذات الفترة .

أما فترة التسعينات ومع بدايات " ثورة التعليم العالي " فقد شهدت اهتماماً متزايداً بتوسيع دائرة الدراسات العليا بالجامعات القديمة والجديدة داخل السودان ، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف لعل من أهمها تدريب مساعدي التدريس لسد الفجوة في احتياجات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الناشئة وبالذات بعد تزايد معدلات الهجرة إلي دول النفط ، إضافة إلي تحويل العملات الصعبة التي كانت تدفع لتدريب أعداد كبيرة من المبعوثين بالخارج إلي تنمية هذه الجامعات . عليه نجد أن أعداد الطلاب المسجلين للدراسات العليا (دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه) قد ارتفعت من (٢٤٦٧ طالباً وطالبة عام ١٩٩١ - ١٩٩٢ إلي ١٠٥٩١ طالباً وطالبة عام ١٩٩٥-١٩٩٦ بنسبة ٣٢٩%). ويمكن أن نقول أن نسبة كبيرة من هذه الاطروحات تناقش قضايا متعلقة بالتنمية ورغماً عن هذا الجهد البحثي الكبير في مجالات الدراسات التنموية ، إلا أننا نجد أن هنالك الكثير من الإشكالات التي أعاقت تبلور شكل معرفي محدد في مجال النظرية التنموية بالسودان كموجة للسياسات ومن أهم هذه الإشكالات :

i. طريقة اختيار مشكلات البحث ومنهجياته تتم بصورة عفوية في كثير من الأحيان . دون أن يكون هناك فرصة لتراكم المعرفة وتجميعها للخروج بنظرية أو

نظرة شمولية . ولعل ذلك يعود إلي أن مشكلات البحث يحددها الأساتذة في أغلب الأحيان وفق تخصصاتهم الدقيقة واهتماماتهم ، أو يحددها انفعال خاص لدي طلاب الدراسات العليا . ينتج عن ذلك بحوث في موضوعات متفرقة لا يوجد بينها ربط . وقد لا تمثل الاحتياج الفعلي للبحث العلمي من واقع ضروريات التنمية . ويدعم هذه الظاهرة عدم وجود شبكات معلومات تربط بين النواتج البحثية لمؤسسات التعليم العالي وتجعلها في متناول يد الباحثين .

ii. عدم وجود علاقة مباشرة - في تخطيط المشروعات البحثية وتنفيذها - بين مؤسسات التعليم العالي كمنتج للبحوث وبين مستهلكي هذه البحوث من مؤسسات أو هيئات أو مجموعات مستهدفة . الأمر الذي يجعل البحث العلمي في مجال التنمية في كثير من الأحيان (ما يفترضه الباحثون) ، مما يقلل من جدواه في دفع عملية التنمية . ورغماً عن ذلك ، فأننا يمكن أن نقول أن الكثير من هذه الدراسات قد أعطت مؤشرات مفيدة جداً لكثير من المشروعات التنموية التي نفذت بالفعل ، وأن كفاءة البحث العلمي يمكن أن تكون أكبر إذا ما تم تجاوز بعض المعوقات المؤسسية التي تعيق الاتصال بين كافة أطراف ومكونات البحث العلمي .

تمويل التعليم العالي :

تنقسم مؤسسات التعليم العالي بالسودان من حيث التمويل والملكية إلي فئتين :

- مؤسسات التعليم العالي الحكومي .
- مؤسسات التعليم العالي الأهلية .

أ) مؤسسات التعليم العالي الحكومية :

هذه المؤسسات تشمل المؤسسات والجامعات . وهي تعتمد بصورة شبه كلية علي التمويل الحكومي الذي تقدمه وزارة المالية والذي يمثل ما يزيد ال٩٨% من

ميزانياتها . ففي عام ١٩٩٧ بلغت الميزانية الحكومية ٩٨,٢% ، بينما مثلت الإيرادات الذاتية ١,٨% فقط . وتشمل هذه الإيرادات الذاتية المصروفات الدراسية ورسوم التسجيل واستخراج الشهادات والعائد من بعض الوحدات الإنتاجية في عدد قليل من الجامعات مثل دور النشر والطباعة ....الخ .

لعل هذه الوضعية ، تجعل هذه المؤسسات خاضعة لمصدر تمويلي خارج نطاق سيطرتها ، فالدعم الحكومي يتأثر بتوفير السيوله لدي وزارة المالية . ففي عام ١٩٩٦ مثلاً بلغت التغذية الفعلية لمؤسسات التعليم العالي ٥٧,٥% فقط من الدعم الحكومي المقرر . ويتم توزيع هذا الدعم الحكومي علي مؤسسات التعليم العالي عن طريق لجنة تمويل التعليم العالي ـ وهي لجنة تابعة للمجلس القومي للتعليم العالي الذي ينسق العلاقة بين الجامعات وأداته التنفيذية هي إدارة تمويل التعليم العالي ، إلا أن دورها اقتصر علي أعداد الميزانيات وطلب التمويل من وزارة المالية ثم إعادة توزيع الميزانية المصدقة علي مؤسسات التعليم العالي بنسب محدده عن طريق الإدارة المذكورة .وفي ظل عدم تطوير الموارد الذاتية للجامعات ، أصبحت هذه الجامعات تعاني من مشاكل تمويل متكررة . وهناك جهود تقوم الآن لتطوير الموارد الذاتية للجامعات .

ب) مؤسسات التعليم العالي الأهلية :

تتفاوت ملكية مؤسسات التعليم العالي الأهلية بالسودان ، فبعضها تتبع لشركات وأخري لمجموعة أفراد أو عوائل وثالثه ذات مساهمة عامة وتشكل أعداد الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الأهلية ما لا يقل عن (١٨%) من جملة التعليم العالي بالسودان . ونجد في كثير من الأحيان أن أسراً بعينها قد ارتبطت تاريخياً بمجال التعليم العالي الأهلي بالسودان ، وأصبح يشكل بالنسبة لها رسالة إضافه إلي كونه عمل اقتصادي .

هذه المؤسسات تعتمد في ميزانية تسييرها علي المصروفات الدراسية للطلاب . أما مساهمة المالكين فهي تتوقف عند مرحلة التأسيس . وهي لا تتلقى دعماً مالياً حكومياً وأن كان يمكن أن تتلقي إعاناتً أو هباتً من المنظمات الخيرية

ونلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي بالسودان لا تتلقى دعماً مالياً مقدراً من القطاع الصناعي أو القطاع الخاص بصفة عامة ، كما يحدث في مجتمعات أخري - رغماً عن أن هذه القطاعات تستفيد من خريجي التعليم العالي دون المساهمة بطريقة مباشرة في تكلفة مؤسساته كما أنها ممثله في أغلب مجالس إدارات الجامعات . ولعل هذا الوضع يؤدي إلي نتيجتين مختلفتين :

i. لا تبرز إشكاليات التأثير علي استقلالية الجامعات في مجال البحث العلمي نتيجة لتمويل الصناعة أو القطاع الخاص لها ، كما يحدث في الجامعات الغربية [١٥] .

ii. عدم وجود صلة مباشرة بين الوحدات البحثية بالجامعات وبين القطاعات الإنتاجية ، أدي إلي إنفصال القضايا التي يناقشها البحث العلمي التنموي بصفة خاصة عن قضايا هذه القطاعات في كثير من الأحيان ، ومن ثم عدم توجيه البحث العلمي لها .

في إطار المعالجات التي سعت لها مؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة لمعالجة إشكاليات التمويل يمكن أن نذكر بعضاً منها :

• **الدعم الشعبي** : لجأت بعض الجامعات لاستقطاب إسهام المجتمع وخريجي هذه الجامعات في تمويل المؤسسة الجامعية ، من خلال حملات جمع التبرعات . لكن نلاحظ أن العائد الفعلي من هذه الحملات ليس كبيراً .

• **دعم حكومات الولايات** : وقد سعت الجامعات التي أنشئت بعد " ثورة التعليم العالي " خارج ولاية الخرطوم إلي إشراك الولايات في تمويلها . وفي الواقع فإن كثيراً من حكومات الولايات قد بادرت إلي تقديم الدعم إلي الجامعات التي

توجد بها تشجيعاً لوجود وتأسيس جامعات بها . وقد تمثل ذلك في إشكالات عدة منها دعم مرتبات الأساتذة والعاملين بنسب تتراوح بين ٥٠% إلي ١٠٠% لإجتذاب الأساتذة إلي هذه الولايات . إضافة إلي دعم المباني والمنشآت . وفي بعض الولايات تم فرض رسوم علي بعض السلع والمنتجات الزراعية والصناعية لصالح الجامعات . إلا أن ما يعيب هذا الدعم أنه لم يأخذ شكلاً مؤسساً أو مقنناً مما يجعل عائده غير ثابت ولا يخضع لتصور واضح عن ميزانية الجامعات واحتياجاته الفعلية . وربما كان بعض أسباب ذلك عدم وجود علاقة واضحة بين هذه الجامعات - وهي قومية - وبين حكومات الولايات .

• **الاستثمارات** : اتجهت معظم الجامعات الحكومية إلي إنشاء وحدات للاستثمار لتطوير الإيرادات وتنويع مصادرها فقامت عدة استثمارات منها :

إنشاء الشركات التجارية وشركات المقاولات ، المساهمة في رؤوس أموال بعض الشركات والمؤسسات الإنتاجية ؛ وقيام بعض المشاريع الزراعية والوحدات الإنتاجية ، هذه التجربة ما زالت في بداياتها ، ولن يتم تقييمها بعد .

• **المقاعد الدراسية** : اتجهت بعض الجامعات للتفكير في تخصيص بعض المقاعد الدراسية الإضافية لاستقطاب تمويل إضافي وذلك عن طريق :

أ) **التعليم المستمر** : بقيام دورات تدريبية قصيرة في مجالات مثل الحاسوب ، المحاسبة ، اللغات ...الخ أو بدراسة منتظمة لمدة سنه أو سنتين لا تمنح درجات جامعية (كمجالات الكهرباء، الميكانيكا ...الخ) .

ب) **الدراسات الإضافية** : وهذه مثلها مثل الدراسة النظامية وتمنح درجة جامعية لكنها برسوم كاملة .

ج) **الدراسة علي النفقة الخاصة** : وهو نظام استحدث لاستقطاب الطلاب السودانيين الذين يذهبون للدراسة بالخارج بحيث يقومون بدفع مصروفاتهم

الدراسية بالعملة الصعبة أو ما يقابلها بالعملة المحلية وبضوابط قبول محددة تقل قليلاً عن القبول العام .

ويمكن القول أخيراً أن تجربة التوسع في التعليم العالي قد أفرزت مجموعة تحديات دفعت الكثير من الجامعات إلي التفكير في استنباط مصادر تمويل غير تقليدية . ولعل تقدم التجربة في الوقت وتطويرها يؤدي إلي إبراز إشكال تمويل مؤسسة تتجاوز الإشكاليات المتكررة في تمويل مؤسسات التعليم العالي

استقلالية الجامعات :

هنالك تباين كبير في وجهات النظر فيما يخص استقلالية الجامعات . فبينما كانت النشأة التاريخية للجامعات تؤكد علي استقلاليتها وصفويتها ، نجد أن اتجاهات كثيرة أخري دعت إلي ضرورة أن تكون للجامعات فاعلية وذات إسهام مباشر في قضايا المجتمع . وفي الواقع فأن الاستقلالية الكاملة للجامعات أمر غير ممكن عملياً . وقد بدأت تجربة التعليم العالي الحديث بالسودان . ممثل في جامعة الخرطوم. وهي تركز علي استقلالية المؤسسة الجامعية . فقد كانت هذه المؤسسة منذ البداية ذات شخصية مستقلة ، تطلب من طلابها نفس المستوي الذي تتطلبه جامعة لندن أو كامبردج من الطلاب للالتحاق بها من حيث الحصول علي درجات معينة ، وتتبع منهجاً لا يخالف في معظمه أصول المنهج المتبع بجامعة لندن . وقد ظل هذا الاتجاه - حتى بعد الاستقلال - يشكل أساساً للنظر إلي وظيفة الجامعة ودورها . إلا أن تغيراً كبيراً قد حدث في ذلك بالذات بعد التوسع في الجامعات الذي أشرنا إليه آنفاً .

وقد بدأ التفكير في السبعينات - باحداث شكل من اشكال ربط مؤسسات التعليم الجامعي بالمجتمع في العام ١٩٧٢ تم تكوين المجلس القومي للتعليم العالي كجهة تقوم بمهام التنسيق بين الجامعات وإجازة السياسات العامة للتعليم

العالي بالسودان . وقد صدرت قوانين تنظيم التعليم العالي في العام ١٩٧٥ لبلورة أهداف التعليم العالي ومقاصده ومسؤولياته وتحديد مؤسساته وتوضيح وظائفها ومسؤولياتها . كما اتاح المجلس للجامعات استقلالية في وضع سياساتها ومتابعة تنفيذها في إطار السياسات العامة التي يجيزها المجلس القومي للتعليم العالي .

تتبع الجامعات هيكل تنظيمي موحد يتكون من مجلس الجامعة - مجلس الأساتذة - ومجالس الكليات والأقسام . تتم تعيينات مجلس الجامعة من رئيس الجمهورية بتوصية من وزير التعليم العالي وذلك بالنسبة لوظائف المديرين ونواب المديرين .

التعليم الأهلي - رغماً عن هيمنة التعليم الحكومي علي التعليم العالي بالسودان - أصبح التعليم الأهلي يشكل نسبة مقدرة من التعليم العالي (ثلاث جامعات وقرابة العشرين كلية ومعهد عالي) . ولا تختلف هياكله التنظيمية كثيراً عن المؤسسات الحكومية ، حيث يوجد علي رأس كل مؤسسة أهلية مجلس أمناء . وتقع جميع مؤسسات التعليم العالي الأهلي تحت مظلة المجلس القومي للتعليم العالي وتخضع لأحكامه . فالمجلس عن طريق إحدى لجانه (لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي) يصدق بقيام المؤسسات الأهلية ويجيز برامجها ومناهجها وشروط القبول لها ، ويتابع الأداء فيها .

التقييم الدوري لواقع التعليم العالي :

بعد التوسع الكبير الذي حدث في مؤسسات التعليم العالي بالسودان ، وارتباط الجامعات في خططها بمجتمعاتها المحلية أصبحت وزارة التعليم العالي تقوم بدور تخطيطي عام فحسب ما ورد في القرار الجمهوري رقم (٤٩) لعام ١٩٩٥ ، تتحدد مهام واختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في :

i. وضع السياسة العامة وخطط وبرامج التعليم العالي والبحث العلمي وتحديد

دور كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

ii. وضع سياسة وشروط ومستويات وأعداد القبول والانتساب بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومعادلة الشهادات .

iii. الأشراف علي شئون مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والتنسيق بينها .

عليه ولضرورة وجود تقييم لمسيرة التعليم العالي نشأت عدة آليات للقيام بهذا الدور أهمها ما يلي :

١. **اللجان العلمية المتخصصة** : وهي تابعة للمجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي وتقوم بمتابعة الأداء الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتقييمه ورفع توصياتها للمجلس القومي للتعليم العالي . ومنها مثلاً لجنة الدراسات الانسانية ، لجنة الدراسات الهندسية والتقنية ، لجنة الدراسات الطبية والصحية...الخ . وتقوم اللجان العلمية المتخصصة بدراسة أوضاع الكليات التي تقع تحت دائرة اختصاصها بما في ذلك مراقبة المناهج والمقررات الدراسية ، لتتماشى مع الأهداف والسياسات التي يضعها المجلس القومي للتعليم العالي .

٢. **المؤتمرات** : وهذه تعقد لمناقشة قضايا التعليم العالي باشراك عدد كبير من المختصين وتقديم أوراق عمل في مجالات محددة للخروج بتوصيات تعين علي وضع السياسات واتخاذ القرارات بشأن التعليم العالي في السودان . فمثلاً ناقش المؤتمر التداولي حول قضايا التعليم العالي عام ١٩٨٥ فلسفة وسياسات التعليم العالي ، سياسات التمويل وسياسات القبول ، والجامعات الجديدة . كما ناقش المؤتمر التداولي حول التعليم العالي في ١٩٩٠ تكلفة وتمويل التعليم العالي ، التعريب ، التعليم الفني والتقني ....الخ .

٣. **التقارير والدراسات** : وهي دراسات وتقارير حول التعليم العالي تقوم بها عدة جهات إقليمية ودولية لتقديم النصح بشأن قضايا معنية تهم التعليم العالي . منها

مثلاً تقرير بعثة اليونسكو عن التعليم العالي بالسودان عام 1974 ، تقرير مجموعة العمل الدولية عن التعليم العالي في السودان 1976 ...الخ .

4. **الخطط التنموية والاستراتيجيات :** ويحظى التعليم العالي بقدر كبير من الدراسة والتحليل عند اعداد خطط التنمية القومية وذلك لربط سياسات التعليم العالي بالاحتياجات التنموية للبلاد .مثلاً خطط التنمية الخمسية 1970 -1975 ؛ الاستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002م .

يتضح مما توفر عدة آليات تحدد الربط الأفقي والرأسي لمؤسسات التعليم العالي ، إلا أن فعالية هذه الآليات في كثير من الأحيان تحددها فاعلية وحيوية القائمين عليها مما يؤدي إلي نشأة اتجاه استقلالي لدي كثير من المؤسسات ، يؤثر علي التنسيق العام . علي أن التجربة - وبمزيد من المران ومزيد من الوقت ، يمكن أن تؤدي الدور المطلوب في خلق سياسة عامة للتعليم العالي بالسودان .

خلاصة :

لقد لقي التعليم العالي بالسودان اهتماماً كبيراً في مجال الرؤي والتخطيط ورسم السياسات ومتابعتها.ولعل السبب في ذلك يعود إلي أنه قد توفرت بالسودان نخبة كبيرة من الكوادر المؤهلة في كافة مجالات التعليم العالي .

وبالرغم من التوسع الكبير الذي حدث في التعليم العام في الفترة الأخيرة (نسبة المستوعبين في مرحلة التعليم الأساسي ، تزيد قليلاً عن 50% في الشريحة العمرية 6-14 سنة) فان مستوي الأمية بالنسبة للأطفال ست سنوات فما فوق 47.7% - يبلغ مستوي الأمية في المناطق الحضرية 32% وفي المناطق الريفية 55.9% . ، وبالرغم من التوسع الذي حدث في التعليم العالي والذي أشرنا إليه فيما سبق - إلا أننا نجد أن المعدلات التي تحققت ما زالت دون مستوي الكثير من الدول

النامية ، وإن كانت أفضل من الكثير منها أيضاً .ولعل التجربة قد أفرزت الكثير من الدروس المفيدة .

من أهم معوقات تطور النظام التعليمي في الدول النامية عدم القدرة علي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وبالتالي عدم القدرة علي تحقيق أهدافها الكمية والكيفية بالصورة المطلوبة . ولعل تجربة التعليم العالي بالسودان قد حاولت التقليل من هذا الاتجاه بطرح تحديات، بتحفيز استنباط بدائل محلية أخرى احياناً. ورغماً عن ذلك فما زالت هنا ضرورة لإحداث قدر أكبر من التنسيق بين كافة مؤسسات ومكونات التعليم العالي .

يمكن القول بأن التعليم العالي ، من خلال تجربته الطويلة بالسودان قد استطاع أن يحدث أثراً كبيراً في بنية المجتمع وذلك في إطار دوره الإنساني بتحقيق قدر كبير من القدرات الخلاقة ، أو دوره العملي بتوفير احتياجات التنمية . وفي الواقع فأن إشكالية الإحصاء الدقيق - وهي إشكالية عامة في أغلب الدول النامية- تجعل من العسير أن يتم حساب دقيق للطلب في مجال القوي العاملة التي تحتاجها التنمية ؛ إلا أن ربطاً كبيراً قد حدث بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمطلوب من التعليم العالي - ولو بصفة تقديرية - خلال العقدين الماضيين . من ثم نلاحظ أن التعليم العالي قد استطاع أن يتماشى مع النمو الاقتصادي ، بالطريقة التي جعلت الكوادر المهنية التي يؤهلها تفي بالاحتياجات المطلوبة في بعض المجالات بل تتجاوزها في مجالات أخري (فعلي سبيل المثال كانت خطة الاستراتيجية أن يتم تخريج حوالي 3000 طبيب حتى عام 2002م ونجد أن العدد المتخرج حتى 1997 هو 5919 طبيب أي بنسبة 179% المطلوب النهائي) .

علي أنه بالرغم من كل ذلك فأن نظام التعليم العالي بالسودان يخضع لمجموعة من العوامل التي تؤثر علي كفاءته في تحقيق احتياجات المجتمع . فالعوامل

الاقتصادية الداخلية تنعكس بشكل أو آخر علي التغيير المستمر في سوق العمل ، ووضعية المهنيين داخل الهرم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم هجرة المهنيين والأكاديميين علي حد سواء . هذه العوامل تجعل من الصعوبة بمكان خلق التوازن المطلوب بين جانبي العرض والطلب . ولعل سياسة التحرير الاقتصادي التي تنتهجها الدولة قد بدأت تؤثر علي نمو وتطور مؤسسات التعليم العالي من حيث نمو التعليم الخاص ومحاولة الكثير من مؤسسات التعليم العالي الحكومية أن تحمل قسماً كبيراً من تكلفة التعليم علي الطلاب - عن طريق رسوم عالية علي الطلاب المقتدرين . علي أن ذلك ربما أنعكس سلباً علي شريحة من الطلاب الفقراء في ظل عدم وجود مؤسسات اجتماعية داعمة فاعلة . فرغماً عن أن هناك تجارب قد بدأت - فعلاً لاتباع هذا النوع من المؤسسات (كصندوق رعاية الطلاب ، وبعض الجمعيات الطوعية الأخرى) إلا أن دورها قد ظل محدوداً جداً ، وهي تحتاج إلي قدر أكبر من الحيوية والكفاءة والفاعلية .

من ناحية أخري فقد وضح من عرضنا السابق أن هناك جهداً قد بذل لاحداث تغيير في البنية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي (من حيث المناهج ، الإدارة ، العلاقات ....الخ) إلا أن استجابة مؤسسات التعليم العالي لمجموعة من التغيرات التي تحدث في المجتمع تظل دائماً بطيئة ، وهذا لا ينفي بالطبع حركية نظام التعليم العالي بالسودان . فيما يمكن أن يعد من الاتجاهات الايجابية وجود أوعية متابعة وتقييم متعددة ؛ ما زالت في نظرنا تحتاج إلي ثبات وفاعلية أكثر .

لا يخفي أن تمويل التعليم يشكل واحداً من الاختناقات الكثيرة في نموه وتطوره . ونلاحظ أن تجربة التعليم العالي بالسودان لم تسلم من ذلك ، بل أثر ذلك علي قدرة الكثير من مؤسسات التعليم العالي علي تطوير نفسها . إلا أن الجانب الإيجابي في التجربة يكمن في أنها قد دفعت مؤسسات التعليم العالي إلي

التفكير الجاد في الخروج من النمط التقليدي الذي يعتمد تماماً علي الموازنة العامة للدولة . فقد ظهرت أنماط جديدة للتمويل تهدف إلي إشراك المستفيدين من التعليم العالي في تحمل بعض نفقاته إضافة إلي محاولة تطوير الموارد الذاتية للجامعات .

ولعل تقنين هذه الأنماط وتوجيهها فنياً وعلمياً وتقنياً والتفكير في أنماط أخرى من الأمور التي تستوجب اهتماماً خاصاً في الفترة المقبلة .

لقد كان للتقارب الذي حدث بين التخطيط للتعليم العالي وجوانب التخطيط الأخرى بالدولة ...الاقتصادية والاجتماعية ، والانفعال السياسي بالتعليم العالي دور كبير في إنجاح تجربة السودان في التوسع في التعليم العالي بصورة كبيرة . إلا أن متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي تستوجب المزيد من التنسيق والفاعلية التخطيطية وتطوير نظام المعلومات بصورة فاعلة في مؤسسات التعليم العالي ، لتحقيق أهداف التعليم العالي من جهة وأهداف التنمية من جهة أخرى .

الإحالات المرجعية

1. Nanette Whitbread. " Towarrd equality in Higher Education,"
In david Rubinson (ed.) (1979) :
Education & Equality.
Pnguin Books. England.p.288

2. Ibid. p.301

3. Brubacher, J. 1977 " On the philosophy of Higher Education." Jo ssey-Bass publishers, London.p.6

4. Crane, R. 1964 " the transfer of Western Education to India," أنظر
In Hamilton
B. (ed.) The Transfer of Institutions. Duke university
common Wealth -studies centre.
No 23. Combridge univ.press
London. P. 108 ff.

5. أنظر : التقرير النهائي – التنظيم الجديد للتعليم العالي – المجلس القومي للتعليم العالي . الخرطوم عام....ص1، 2 .

6. أنظر : محمد عمر بشير : التعليم ومشكلة العمالة في السودان . دار الجيل بيروت 1980 . ترجمة : الجنيد علي عمر ، هنري رياض ص18–19

7. نفسه ، ص 22–33 .

8. أنظر : التقرير الختامي والتوصيات . لجنة دراسة مستقبل التعليم العالي . الخرطوم 1986 ، ص 2–3

9. باب فلسفة التعليم العالي واهدافه في السودان . في تقارير اللجان الخاصه بتنفيذ قرارات ثورة التعليم العالي. ديسمبر 1989 – يناير 1990 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الخرطوم – مجلد رقم 11 ، ص4

10. Education. World Bank sector working paper. World bank, 1974 . p.43.

11. Ibid. p. 43-44.

12. أنظر الاستراتيجية القومية الشاملة (1992 – 2002م) مركز الدراسات الاستراتيجية – مطبعة جامعة الخرطوم 1992 . المجلد الأول ص81–86 .

13. Unesco, 1995 statistical yearbook .

14. Nordenstam, tornebohm & Omer (1985) :
Research and Development in the Sudan
Khartoum university press,p.35.

15. Brubacher , j. 1997, op.cit. p.106-109 &